

الذين يقولون بالنص مع التراخي الأخرى من القياس والاجماع والاستحسان، ولقد رفض هذه الأصول مذهبان: مذهب الظاهرية ومذهب المعتزلة، ورد عليهم السهيلي عند قوله عليه السلام: (لا يصلين أحدكم العصر إلا في بنى قريظة) فقال: «فغرب عليهم الشمس قبلها، فصلوا العصر بها بعد العشاء الآخرة، فما عابهم الله بذلك في كتابه، ولا عنفهم به رسول الله ﷺ». وفي هذا من الفقه أنه لا يعاب على من أخذ بظاهر حديث أو آية، فقد صلت منهم طائفة قبل أن تغرب الشمس، وقالوا: لم يرد النبي ﷺ إخراج الصلاة عن وقتها، وإنما أراد الحث والاعجال، فما عُنْفَ أحد من الفريقين. . ولا يستحيل أن يكون الشيء صواباً في حق إنسانٍ وخطأً في حق غيره، فيكون من اجتهد في مسألة فأداه اجتهاده إلى التحليل مصيباً في استحلاله، وآخر اجتهد فأداه اجتهاده ونظره إلى تحريمها مصيباً في تحريمها، وإنما المحال أن يحكم في النازلة بحكمين متضادين في حق شخص واحد. وإنما عسر فهم هذا الأصل على طائفتين: الظاهرية والمعتزلة، أما الظاهرية فإنهم علقوا الأحكام بالنصوص، فاستحال عندهم أن يكون النص يأتي بحظر وإباحة معاً إلا على وجه النسخ، وأما المعتزلة فإنهم علقوا الأحكام بتقبيح العقل وتحسينه فصار حسن الفعل عندهم أو قبحه صفة عين، فاستحال عندهم أن يتصف فعل بالحسن في حق زيد والقبح في حق عمرو، كما يستحيل ذلك في الألوان والأكوان، وغيرهما من الصفات القائمة بالذوات. وأما ما عدا هاتين الطائفتين من أرباب الحقائق فليس الحظر والاباحة عندهم بصفات أعيان وإنما هي صفات أحكام، والحكم من الله تعالى، يحكم بالحظر في النازلة على من أداه نظره واجتهاده إلى الحظر، وكذلك الاباحة والندب والايجاب والكرهه كلها صفات أحكام، فكل مجتهد وافق اجتهاده وجهها من التأويل، وكان عنده من أدوات الاجتهاد ما يترفع به عن حضيض التقليد إلى هضبة النظر فهو مصيبٌ في